معوقات إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا

دراسة ميدانية للمصارف العامة والعاملة بمدينة مصراتة

د. حسن محمد الشريف

كلية العلوم التقنية مصراتة

أ. أمال إبراهيم الكايخ

الهيئة الليبية للبحث العلمي

أ. عبد الرؤوف عثمان

الهيئة الليبية للبحث العلمي

محمد محمد حسن الرجوبي

الأكاديمية الليبية مصراتة

ملخص الدراسة:

تلعب المصارف على وجه العموم دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، فلا يُمكن تصور التجارة الدولية بمعزل عن المصارف مع العلم بأن هذه المصارف تقوم على الفائدة، ومن هنا جاءت فكرة المصارف الإسلامية والتي لا تقوم علي الفائدة (الربا) وذلك لاتباع رغبات المسلمين وتمكينهم من الاستفادة من أعمال المصارف بصورة متماشية مع الشريعة.

حيث قام البحاث بدراسة المعوقات التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وقد تم الاعتماد على أسئلة الاستبيان التي صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء المصارف التجارية العامة بمدينة مصراتة ومدراء مكاتب المراجعة الداخلية ومدراء مكاتب الحسابات الجارية بها، كما وزعت على الأكاديميين المتخصصين في مجال العلوم المالية والإدارية.

وقد أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، حيث أن النتائج الميدانية أكدت على أنه لا توجد معوقات لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البُحاث **ما يلي:**

1. التعرف على الدور الحقيقي للمصارف الإسلامية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

2. تتميز المصارف الإسلامية في أن لديها القدرة على تجميع المدخرات والتي سيتم استثمارها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التنمية، وذلك لأنها تلقى القبول من الناحية الفكرية والعقائدية للمجتمعات المسلمة، مما يضمن المشاركة الشعبية الواسعة.

وبناءً على النتائج السابقة يقترح البُحاث بعض التوصيات أهمها:

1. على المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وخاصة لصغار المهنيين والحرفيين في ليبيا، وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة إلى المُضاربة والمشاركة.

2. إن اهتمام البنوك الإسلامية بالمُضاربة والمشاركة يُساهم في حل مشكلة البطالة وإنماء طبقة من الحرفيين وصغار المقاولين اللازمة لعملية التنمية، وهذا يتفق أيضاً مع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، الأمر الذي يُنمي ثقة الجمهور بالمصارف واستمرار إمدادها بتيار الودائع.

3. الاهتمام بتعبئة الموارد وجمع المدخرات عن طريق خلق الثقة لدى الجمهور في المصارف الإسلامية مما يوفر الأموال اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول الإطار العام للبحث

1-1 المقدمة:

قد ظهرت المصارف الإسلامية أول ما ظهرت في عقد الستينات كفكرة لنبذ التعامل بالفـائدة والالتــزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات وذلك بوصفها منظمات أعمال تتبع منهج الفكر الاقتصادي والإداري في الإسلام.

ولقد قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها شوطاً كبيراً من الزمن استطاعــت خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها، كما استطاعت بفضل من الله إعادة النور إلى التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس، بعد أن كاد يقرب من التلاشي.

[المغربي، 2004: ص9- 11]

حيث نجد أن هذه المسيرة المباركة تواجه حالياً الكثير من التحديات سواءً على المستوى المحلي أو العالمي في شكل حملات تشكيك ودعاية سلبية، كما أنها فضلاً عن ذلك قد تواجه في المستقبل القريب قوى تنافسية ضخمة وغير متكافئة نتيجة التدفق المرتقب للوحدات المصرفية الأجنبية.

إلا أن الأمل يحدونا جميعاً في أن تقوى وتنمو وتستمر وتنتشر، فهي المصارف التي ترسم وتصيغ المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية التي تتفق بما أمر به ديننا وما ترضى عنه عقيدتنا ويساير قيمنا واتجاهاتنا. **[المغربي، 2004:ص9- 11].** كما أن أهمية تفعيل هذه المصارف له تأثير مباشر على المشروعات الصغرى والمتوسطة في استمراريتها ونجاحها وتحولها إلى مشروعات كبرى، والذي هو ما نحتاج إليه في بلدنا، بدلا من استخدام أساليب أخرى تؤدي إلى فشلها **[البحاث].**

1-2 الدراسات السابقة:

أجريت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن هناك نقصاً شديداً في البيئة الليبية لهذا الموضوع. ومن أهم هذه الدراسات:

– دراسة الحاسية، 1993: حيث أوضح بأنه لا بد أن نفكر في إنشاء مؤسسات أخرى لتغطية هذا النقص يجب أن يشجع قيام مؤسسات مالية مؤسسات ادخار واستثمار خاصةً تكون وظيفتها الأساسية توفير التمويل الطويل الأجل.

– دراسة المجريسي، 1999: حيث أوصت هذه الدراسة بأن تأخذ المصارف بنظام المضاربة بدلاً من نظام الفائدة والذي توصلت الدراسة إلى أنه من الربا المحرم شرعا، حتى يتم جذب العديد من رؤوس الأموال.

– دراسة كاجيجي، وبيت المال، 2003: حيث ورد ضمن التوصيات والمقترحات التي قدمتها إنشاء صناديق استثمار غير ربوية تنحصر أنشطتها في المشاريع غير المعتمدة على الفائدة مثل المشاريع التجارية التي تعتمد على تداول السلع، والإيجار والعقارات والمشروعات الترفيهية والسياحية، وذلك لاستقطاب واستثمار مدخرات شريحة لا يستهان بحجم مدخراتها؛ تمنعهم الاستثمارات الربوية من توظيف أموالهم في المصارف التجارية، في حين لا تتوفر لهم الآن الفرصة لتوظيف أموالهم واستثمارها.

1-3 مشكلة البحث:

المصارف الإسلامية هي إحدى المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تطبيق نظام المصارف الإسلامية يحقق أفضل المعدلات على مستوى المصارف، وللارتقاء

بمستوى الأداء من ناحية، وتحقيق أفضل تنمية اقتصادية واجتماعية من ناحية أخرى.

ومن هنا يمكن أن تنحصر مشكلة البحث في التساؤل التالي:

س/ هل هناك معوقات لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة؟

1-4 أهمية البحث:

1. تنبع أهمية البحث في الاستفادة من شريحة كبيرة من أفراد المجتمع المحجمين عن التعامل مع المصارف التجارية لأسباب دينية.
2. إلقاء الضوء على أهمية وجود مصارف إسلامية في ليبيا.
3. محاولة دعم المكتبة في كلية الاقتصاد ببحث في المصارف الإسلامية وذلك لندرته وذلك حسب علم البحاث.
4. تقديم فكرة عامة عن المصارف الإسلامية وعن كيفية أعمالها.

1- 5 أهداف البحث:

1- إظهار مفهوم المصارف الإسلامية.

2- تطوير الفكر المحاسبي من منظور إسلامي، والعمل على نشره بكل السبل .

3- إظهار معوقات إنشاء المصارف الإسلامية في البيئة الليبية.

1- 6 فرضيات البحث:

- توجد معوقات مصرفية لإنشاء المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.
- توجد معوقات اقتصادية لإنشاء المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.
- توجد معوقات قانونية لإنشاء المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.
- توجد معوقات اجتماعية لإنشاء المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.

1-7منهجية البحث:

- انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الكمي بشكل أساسي وذلك باستخدام الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة.

1- 8 حدود ونطاق البحث:

يهتم هذا البحث بتقصي الأسباب التي تؤثر سلباً في نجاح إنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا، وذلك من خلال تجميع البيانات من خلال صحيفة الاستبيان المقتصرة على مدينة مصراتة والمتمثلة في:

- العاملين بالمصارف التجارية العامة.
- الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة مصراتة.

1-9 تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناول الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: يتناول الإطار النظري للبحث حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: معوقات إنشاء وعمل المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: الجانب العملي والنتائج والتوصيات.

1-10 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في:

1. الفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة بمدينة مصراتة وهي:

- مصرف الجمهورية فرع الميدان. – مصرف الصحاري
- مصرف الجمهورية فرع أحمد الشريف. – مصرف الوحدة
- مصرف الجمهورية قوز التيك – مصرف شمال إفريقيا

واقتصرت العينة على بحث الموظفين العاملين بهذه المصارف من الكوادر العليا بالمصرف وهي:

- مدير مكتب الحسابات الجارية – مدير مكتب المراجعة الداخلية
- مدير المصرف – الأكاديميين المتخصصين في مجال العلوم المالية

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

2-1 التعريف بالمصرف الإسلامي ومفهوم المحاسبة عن المعاملات الإسلامية:

- **مفهوم المعاملات الإسلامية**

قد أطلق على المصرف الإسلامي عدة تعريفات جميعها ترتكز على قاعدة المعاملات الإسلامية

– (هي تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو إعطاء بوصفه تعاملا محرما شرعا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية). **[ابونويره،2007: ص17]**

– وحسب رأي المؤلفين أن أكثر التعريفات الملائمة هو ما جاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وهو:(تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشائها

ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء). **[عقل واخرون، 2010: ص110]**

ومن خلال التعاريف السابقة للمصارف الإسلامية **يمكن أن يُعرف البحاث** المصارف الإسلامية بأنها: (مؤسسات مالية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية حيث تستهدف التنمية من خلال تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بالشكل الذي يحقق العائد المناسب لأصحاب رأس المال فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها).

2-2 صفات المحاسبة الإسلامية:

تتصف المحاسبة الإسلامية ببعض الصفات التي تميزها عن المحاسبة الوضعية ومنها:

1. أن يستمد المال قواعده الأساسية من القرآن والسنة.
2. إن المال هو مال الله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه، وقد أمره الله سبحانه وتعالى أن يسجل حركته من دخل وصرف في حدود ما وضع الله ورسوله من قواعد تحت طائلة الحساب يوم القيامة.
3. يعترف الإسلام بالعمليات المالية المشروعة فقط المحاسبة الإسلامية، أما العمليات الغير مشروعة مثل: الربا والتجارة في الربا والمحرمات ولحم الخنزير والمخدرات وغيرها فلا يعترف بها الإسلام.
4. المحاسب يكون مسؤولاً أمام المجتمع عن مدى التزام المشروع بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات، وكذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف المجتمع الإسلامي.

5. مصادر المحاسبة الإسلامية هي (القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة، الإجماع، القياس).

6. الأمر بكل ما يصلح وينفع والنهي عن كل ما يضر.

2-3 أهداف المصارف الإسلامية والمحاسبة فيها:

تهتم المحاسبة في المنظمات المالية الهادفة للربح بإنتاج معلومات لها دلالاتها الفنية من أجل طمأنة الأطراف المتعاملة في تحقيق أهداف المنظمة ولما كانت المصارف الإسلامية ترتكز في عملياتها على الجانب الاستثماري كان لا بد من إثبات قدرة هذه المصارف على القيام بالعمل الاستثماري ومن هنا فإن من أهداف المحاسبة في هذه المصارف هو إظهار قدرة ممارسة العمل الاستثماري عن طريق تقديم معلومات معدة على أساس معايير محاسبية ملائمة. **[الشرع، 2008: ص40]**

2-4 علاقة المصرف الإسلامي بالمصارف التجارية المحلية والأجنبية:

شهدت السنوات الأخيرة مولد العديد من المصارف الإسلامية في شتى أصقاع الدول الإسلامية، وقد حقق النشاط المصرفي الإسلامي خلال الفترة القصيرة الماضية نتائج طيبة فاقت التقديرات المتوقعة بشكل أدى إلى تشجيع المصارف القائمة على توسيع أنشطتها، مما ألزم المصارف التجارية والإسلامية إلى التعامل مع بعضها في الجوانب التي لا حرج في التعامل فيها. **[بدر، 2007: ص27]**

وهذه العلاقة التي تحتمها الضرورة المصرفية، حيث تحتم هذه الضرورة وجود عمليات مصرفية مثل تبادل الشيكات والحوالات، حيث يستدعى ذلك تسوية المديونية والدائنية الناتجة عن هذه العمليات وغيرها.

2-5 المرتكزات الأساسية لعمل المصرف الإسلامي:

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي أساساً على ما ورد في الشريعة الإسلامية من مبادئ وأحكام للمعاملات المالية، والتي تؤكد دائما على التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ولما كان الاستثمار هو أساس حركة العجلة الاقتصادية؛ لذا فإن المصارف الإسلامية تركز في عملياتها المصرفية على الاستثمار وهذا يستدعي توفر ثقة الأفراد في قدرة المصرف على تحقيق أهدافهم من استثمار أموالهم لديه، ولغرض تعزيز هذه الثقة يسعى المصرف الإسلامي إلى تقديم معلومات تطمئن على قدرة المصرف على تحقيق أهداف المستثمرين والمتعاملين عن طريق تقاريره المالية، والتي تعد وفقاً لمعايير محاسبية يراعى فيها الدقة والشمول والمصداقية في عرض المعلومات. [احمد، 2003: ص66]

كما يمكن توضيح بعض المفاهيم كما يلي:

1- بيع المرابحة:

هو أحد صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية ويتم بالاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بالإعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع، أي أنه بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح؛ وعليه فإن بيع المرابحة يقوم على أمرين أساسيين أولهما: بيان الثمن الأصلي وما يدخل فيه وما يلحق به، ثانيهما: زيادة ربح معلوم متفق.

2- المُضاربة:

يقصد بالمُضاربة علاقة المشاركة التي تقوم بين طرفين أحدهما صاحب المال والآخر صاحب الخبرة بحيث يقدم الأول مالا يوظفه أو يتاجر به الثاني في

مجال خبرته على أن يتم اقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح بينهما بالنسبة التي يتفقون عليها ابتداء فيما بينهم. **[معاد، 1996: ص 10- 11- 12]**

ويمكن تعريفه بأنه عقد يمثل اتفاقا بين طرفين يبذل فيهما أحدهما المال، ويبذل الآخر جهده وخبرته للعمل بهذا المال ويسمى المضارب، ويكونان شريكان في الربح، ويوزع الربح بينهما علي حسب ما يشترطان، وفي حال خسرت المضاربة ولم يتحقق الربح' فإن خسارة المال تكون علي صاحب المال، ويكون المضارب قد خسر جهده وعمله، ما لم يتبين أن الخسارة سببها تقصير أو إهمال المضارب، فإذا ثبت إهماله فإنه يضمن الخسارة ويكون ملزما بردها، كما أن عقد المضاربة يقوم علي ثلاث ركائز أساسية هي (المال والعمل والربح). **[الهاشمي، 2010: ص 176]**

3- التمويل بالمشاركة:

المشاركة هي صورة قريبة من المُضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حال المُضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده أما في حال المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بالأطراف المختلفة. ***[معاد، 1996: ص10- 11- 12]***

2- 6 المشاكل والصعوبات التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية:

لا أحد يدعي أن ممارسات المصارف الإسلامية ظلت وَفِيَّة كامل الوفاء لمفاهيمها الحقيقية لا سيما أنها واجهتها عدة صعوبات منها أن هذه البنوك تعمل في ظل أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية وثقافية واجتماعية غير ملتزمة تماما بالشريعة الإسلامية كما أنها ما زالت في موقف القلة بالنسبة للبنوك التجارية وأنها قد أتت بنظام وفلسفة وممارسة جديدة لم يعهدها من قبل المجتمع الذي نشأت فيه. **[معاد، 1996: ص22]**

وقد أدى هذا المناخ غير الملائم إلى عدد من الصعوبات والعراقيل التي أعاقت العمل المصرفي الإسلامي حيث يمكن تقسيم ما تعاني منه هذه المصارف من حيث الصعوبات والمشاكل إلى أربع صعوبات أو معوقات:

1. الصعوبات المصرفية (فنية). 3. الصعوبات القانونية.
2. الصعوبات الاقتصادية. 4. الصعوبات الاجتماعية. ***[بدر،2007: ص60]***

2- 6-1 الصعوبات المصرفية:

إن المصارف الإسلامية شأنها شأن المصارف التجارية قد يكون لها مشاكل وصعوبات داخلية، وكذلك صعوبات في النظام المصرفي العام وفيما يلي بعض الصعوبات المتمثلة في الآتي:

1. اضطرار المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة.
2. عدم وجود عاملين مؤهلين ومتخصصين في الجانب الشرعي والمصرفي معا.
3. تعدد آراء المراقبين الشرعيين في الحكم على بعض النشاطات المصرفية.
4. غموض العلاقة مع المصرف المركزي.
5. غموض العلاقة مع المصارف التجارية الأخرى. ***[بدر،2007: ص60- 61]***

2- 6-2 الصعوبات الاقتصادية:

لقد أصبح الجهاز المصرفي في العصر الحديث يشكل عصب الاقتصاد لأية دولة من الدول، كما أصبح من أحد المجالات التي يتم التركيز عليها في السياسات المالية والنقدية، ويعمل هذا الجهاز المهم بشكل أساسي من خلال استثمار أموال المودعين مما يزيد من أهميته وخصوصياته وخطورته كما يجعل الباحثين ومتخذي القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية يركزون على نوع وحجم وتركيبة ودائع المصارف، من ثم فإن الإدارة المصرفية الحديثة تعمل وبشكل مستمر على

تطوير وسائل جذب الودائع والعمل على استقرارها لأنها قلب المصرف النابض، غير أن الأساليب التقليدية التي تبعتها إدارات المصارف الإسلامية المتعاقبة في العالم الإسلامي لم تستطع جذب الكثير من الأموال وذلك لأن النظم المالية السائدة في العالم نشأت وتطورت ضمن الحضارة الأوروبية الغربية التي لا تتوافق مع المبادئ والمعتقدات الإسلامية. ***[ابونوبره، 2007: ص4]***

ويمكن ذكر الصعوبات الاقتصادية في الآتي:

1- قلة التنوع في الأدوات المالية الإسلامية:

تعاني المصارف الإسلامية من نقص في الأدوات المالية التي يمكن بمقتضاها سرعة تدوير الأموال، وإيجاد مصادر للسيولة السريعة للمصرف مما يشكل باعثا على الاستثمار الأطول أجلا، وغالبا ما يضطر المصرف الإسلامي إلى التشدد في الحصول على الضمانات بسبب مماطلة بعض العملاء في السداد ولجوئهم إلى الاستفادة من قوانين المحاكمات اعتمادا على أن المصرف لا يتقاضى عوائد عن أمواله المستحقة خلال مدة المطل. ***[معاد، 1996: ص23]***

2- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية:

تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية في معظم البلدان القائمة فيها، وحيث أن هذه المصارف لا تحبذ ولا ترغب في المجازفة بأموالها وأموال المودعين لديها في الاستثمارات في هياكل إنتاجية ضعيفة غير قادرة على تسيير دفة الاقتصاد الوطني إلى الأمام فهي ترغب في تحقيق أمرين، أحدهما تحقيق عائد مناسب ومرض للمودعين لديها، والآخر دعم الاقتصاد الوطني المتمثل في الاستثمار في الهياكل القادرة على تسيير دفة الاقتصاد إلى الأمام.

وفضلا عن ذلك هناك ضيق في الأسواق وعدم استقرار سياسي واقتصادي في هذه البلدان القائمة فيه، وكذلك كثرة التقلبات السياسية المالية والنقدية فيها وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ضعف أواصر التعاون الاقتصادي في البلدان المقامة فيها.

3- طبيعة هيكل المواد المتاحة للمصارف الإسلامية على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية:

كان لطبيعة هيكل الموارد التي أتيحت للمصارف الإسلامية في بعض الدول الإسلامية عدداً من الآثار والنتائج على قدرتها لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية من أهمها:

– نتيجة لعدم توافر الموارد طويلة الأجل اللازمة لتحويل الاستثمارات طويلة الأجل إلى تركيز الغالبية العظمى من استثمارات هذه المصارف إلى استثمارات قصيرة الأجل.

– إن قصر آجال الودائع استوجب ضرورة التزام هذه المصارف بتوزيع عوائد سريعة ودورية، وهذا استلزم ضرورة الدخول في أنشطة تجارية سريعة العائد حيث أدت سيطرة الطابع قصير الأجل على هذه الودائع والراجعة إلى أنظمة الودائع بكل منها إلى دخول هذه الودائع تحت نسبة الاحتياطي القانوني للمصرف المركزي، مما يؤدي إلى تجميد نسبة معينة من قيمة الودائع من حظها من الاستثمار أي عدم مشاركة هذه النسبة من عمليات الاستثمار. **[بدر، 2007: ص66]**

2- 6-3 الصعوبات القانونية:

القصـور التشـريعي: تعاني المصـارف الإسلامية من غياب أو قصور التشريعات التي ترعى هذه المؤسسات في خدماتها في كثير من البلدان الإسلامية بينما نرى أن هذه البلدان لديها تشريعات تخدم المؤسسات المالية الأخرى وليس لديها التشريعات التي تخدم وترعى المؤسسات المالية الإسلامية، وعلى الجهات الرسمية في ليبيا أن تعمل على وضع تشريعات ترعى بموجبها مؤسساتنا الإسلامية. **[معاد، 1996: ص22]**

2-6-4 الصعوبات الاجتماعية:

إن طبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة كانت أحد الأسباب المهمة في كون المستثمر من أهم مصادر الصعوبات للمصارف الإسلامية، وهذا الأمر يتضح من خلال المقارنة بين العميل في المصرف الإسلامي والمصرف التجاري، فالمصرف التجاري يستند في أغلب استثماراته على مبدأ الإقراض والفائدة في حين نجد أن الصورة مختلفة في المصرف الإسلامي فالاستثمار لديه يقوم على مشاركة العميل المستثمر في إجراءات المشروع كافة. **[بشر، 2009: ص44]** حيث يمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى أقسام رئيسية هي:

- **الصعوبات التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توفر المواصفات الأخلاقية في العميل المستثمر:**

إن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمستثمر تتطلب قدرا من الصفات الأخلاقية في المستثمر مثل (الأمانة، الصدق، الالتزام بالمواعيد) وتمثل هذه الصفات ركيزة أساسية من ركائز نجاح الاستثمار حيث إن فقدانها أو فقدان بعضها يرفع نسبة الصعوبات في استثمارات المصارف الإسلامية لما يؤثر على الحقوق والالتزامات، كالتزوير والتلاعب في الإيرادات، والمماطلة في السداد، ويتضح أن آلية التحكم في هذه الصعوبات هو اختيار نوعية العملاء التي سيقدم المصرف الإسلامي على دخول المشاركة معهم وذلك عن طريق دراسة درجة الالتزام الأخلاقي عند العميل، ويمكن معرفة ذلك عن طريق قيام المصرف الإسلامي ببناء قاعدة معلومات عن المستثمرين بحيث توضح كل ما يتعلق بهم مما له علاقة بالبعد الاستثماري ومن خلال متابعة مشروعه الاستثماري والانخراط فيه.

- **الصعوبات التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر:**

من الضروري توافر الإمكانات الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر في مجال مشروعه أو نشاطه الاستثماري؛ لأن توافر هذه المسائل سبب مهم في إنجاح المشروع الاستثماري، وعدم توفرها يؤثر على كفاءة المشروع، ويزيد من احتمالية وقوع خسارته، ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة المخاطر في هذا المشروع. **[سعيفان وآخرون، 2008: ص66]**

- **الصعوبات التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر:**

تتمثل هذه الصعوبات في احتمالات عدم قدرة العميل المستثمر على الوفاء بحقوق المصرف المالية مستقبلا والمتمثلة في قيمة التمويل الممنوح وحصة المصرف من الأرباح المحققة، وتنشأ هذه الصعوبات في حالة إذا كانت التزامات العميل المالية أكبر من إمكاناته أو موارده الفعلية، أي عندما يكون صافي مركزه المالي الكلي مدينا، وهذا هو المقصود هنا بعد سلامة المركز المالي للعميل المستثمر أن السبب الرئيسي في نشأة هذه النوعية من المخاطر هو طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل المستثمر المتمثلة في مبدأ المشاركة في الصعوبات، ويترتب على ذلك جعل المصرف معرضا لاحتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المصرف في حالة فشل المشروع الاستثماري. **[بشر، 2009: ص45]**

المبحث الثالث الجانب العملي تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

يتناول هذا الجزء من البحث تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين في البحث، وذلك لاستخدام الأساليب الإحصائية واختبارات الفروض اللازمة لتحقيق أهداف البحث.

أولا: خصائص عينة البحث

لمعرفة خصائص مجتمع البحث تم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث، حسب بعض السمات الشخصية لأفراد العينة.

- الوظيفية الحالية1

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير مصرف	6	%19
مدير مكتب حسابات جارية	6	%19
مدير مكتب مراجعة داخلية	4	%13
أكاديميون	15	49%
المجموع	**31**	**100**

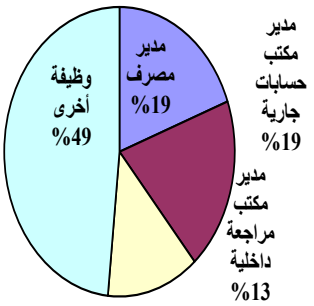

شكل (1) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة

يبين الجدول السابق أن 51% من أفراد العينة من موظفي المستويات العليا بالمصارف، وان ما نسبته 49% هم من الأكاديميين المتخصصين في مجال العلوم المالية والإدارية، مما يضفي على البيانات المصداقية في التحليل.

2- المؤهل العلمي

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مصرفيون	أكاديميون	العدد	النسبة
دكتوراه	-	2	2	6%
ماجستير	1	11	12	39%
بكالوريوس	4	1	5	%16
دبلوم عالي	8	-	8	%26
أخرى	4	-	4	13%
المجموع	17	14	31	%100

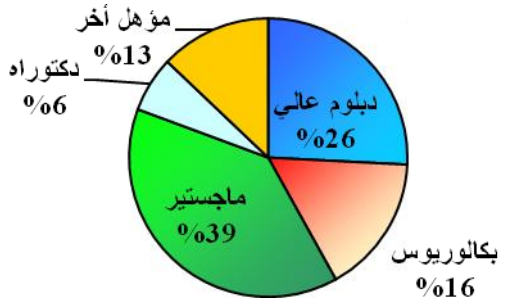

شكل (2) التوزيع النسبي لإفراد العينة حسب المؤهل

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 45% هم من أفراد العينة أكاديميون من ذوي الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، وأن 42% من المشاركين من الإدارات العليا بالمصارف هم من حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم العالي، في حين نجد أن ما نسبته فقط 13% من المشاركين يحملون مؤهلات أخرى.وعليه نرى بأن المؤهلات العلمية

للمشاركين سوف يكون لها أثر على البحث في توفير المعلومات ذات الطابع العلمي والخبرة العملية مما يدعم إمكانية الاعتماد على البيانات التي يتم الحصول عليها لتحقيق أهداف البحث.

3-التخصص:

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص

التخصص	مصرفيون	أكاديميون	العدد	النسبة %
محاسبة	10	10	20	%65
إدارة	3	1	4	%13
اقتصاد	2	2	4	%13
تمويل	-	1	1	%3
تخصص أخر	1	1	2	6%
المجموع	16	15	31	100

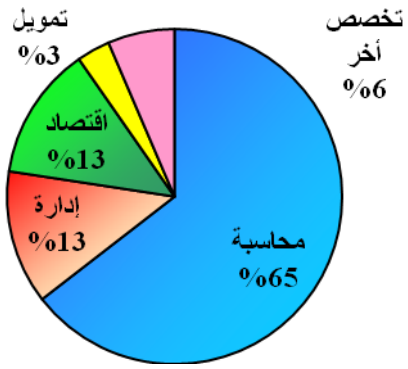

شكل رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 94% من موظفي المصارف يعتبرون من ذوي الخبرة في الجانب المالي والاقتصادي، وكذلك ما نسبته 93% هم

من الأكاديميين المتخصصين في مجال العلوم المالية والإدارية، بما يضفي على البيانات المصداقية التي يمكن الاعتماد عليها في اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه.

4- **الخبرة:**

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة بالسنوات	مصرفيون	أكاديميون	النسبة %
أقل من 5		5	16
5-9 سنوات	1	8	29
10-14 سنة	4	2	19
15 فأكثر	11	-	36
المجموع	16	15	100

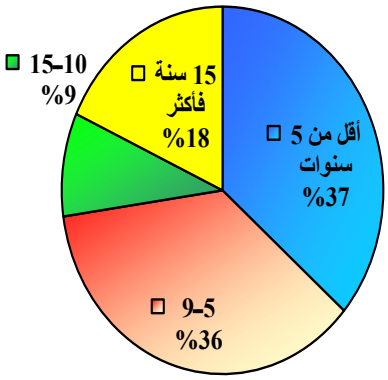

شكل رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة

نلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته 66% من لديهم خبرة تزيد عن 5 سنوات، و94% من موظفي المصارف لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، وهذا يساعد في تقديم بيانات يمكن الاعتماد عليها.

اختبار الفرضية الأولى:

1- المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية:

للوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

ت	الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1.1	الأنظمة المحاسبية للمصارف التجارية لا تتوافق مع آليات عمل المصرف الإسلامي.	2	3	3	10	13	3.94	1.237	موافق
		6.5	9.7	9.7	32.3	41.9			
2..	من الصعب الانتقال بالمصرف التجاري للتحول إلى مصرف إسلامي.	2	17	1	6	5	2.84	1.293	محايد
		6.5	54.8	3.2	194	16.1			
3	متطلبات الوفاء بالاحتياطي الإلزامي ومؤشرات الرقابة التي يفرضها المصرف المركزي لا تنسجم مع طبيعة عمل المصرف الإسلامي.	1	4	8	15	3	3.48	0.962	موافق
		3.2	12.9	25.8	48.4	9.7			

4	لا توجد إدارة مستقلة داخل المصرف المركزي مختصة للتعامل مع المصارف الإسلامية.	1	3	4	13	10	3.90	1.076	موافق
		3.2	9.7	12.9	41.9	32.3			
5	لا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد على المصرف المركزي في تمويلها حيث إنها تعتمد على العملاء وبالتالي يجب عليها الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية لأن المصرف المركزي يقدم التسهيلات بفوائد.	1	3	4	17	6	3.77	0.990	موافق
		3.2	9.7	12.9	54.8	19.4			
	الإجمالي	**7**	**30**	**20**	**61**	**37**	**3.855**	**0.858**	**موافق**
		4.5	**19.4**	**12.9**	**39.4**	**23.9**			

جدول رقم (8) يبين إجابات أفراد العينة حول المعوقات المصرفية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

التحليل الإحصائي:

يتضح من الجدول السابق أن معظم المشاركين يؤيدون وجود عوائق لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية وخصوصاً في مدينة مصراته، وكان جل متوسطاتهم تعلو عن 3 وأوضح المشاركون أن الأنظمة المحاسبية للمصارف التجارية لا تتوافق مع آليات عمل المصرف الإسلامي يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية، وكان المتوسط الحسابي 3.94 والانحراف المعياري 1.237، وحيث أن أغلب المشاركين ونسبتهم 74.2 هم من المؤيدين لهذا المحور في كونه من المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية.

ثم يليه الفقرة الرابعة وهو لا توجد إدارة مستقلة داخل المصرف المركزي مختصة للتعامل مع المصارف الإسلامية بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 1.076، حيث إن نسبة الموافقين والموافقين بشدة كانت74.2%.

ثم يليه الفقرة الخامسة وهو لا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد على المصرف المركزي في تمويلها حيث إنها تعتمد على العملاء وبالتالي يجب عليها الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية لأن المصرف المركزي يقدم التسهيلات بفوائد حيث كان المتوسط الحسابي 3.77 والانحراف المعياري 0.990، حيث أن أغلب المشاركين ونسبتهم74.2% هم من المؤيدين لهذا المحور في كونه من المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية.

ثم يليه الفقرة الثالثة وهو أن متطلبات الوفاء بالاحتياطي الإلزامي ومؤشرات الرقابة التي يفرضها المصرف المركزي لا تنسجم مع طبيعة عمل المصرف الإسلامي يأتي في المحور الذي يليه بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري

0.962، حيث أن ما نسبته58.1% هم من الموافقين والموافقين بشدة علي اعتبارها من المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية.

أما بالنسبة للمتوسطات التي تقل عن 3 في المعوقات المصرفية فتتمثل في الفقرة الثانية التي تشير إلى أنه من الصعب الانتقال بالمصرف التجاري للتحول إلى مصرف إسلامي، فهذا المحور لا يعتبره المشاركون معوقاً لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وكان المتوسط الحسابي 2.84 وبانحراف معياري 1.293، حيث أن ما نسبته 35.5% هم من الموافقين والموافقين بشدة على اعتبارها من المعوقات المصرفية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

جدول (9) اختبار(t- test) لإجابات أفراد العينة حول وجود معوقات مصرفية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا

ت	محتوى الفقرة	المتوسط	الانحراف	t-test	p-value	ترتيب الأهمية
1	الأنظمة المحاسبية للمصارف التجارية لا تتوافق مع آليات عمل المصرف الإسلامي.	3.94	1.237	4.212	0.000	**1**
2	من الصعب الانتقال بالمصرف التجاري للتحول إلى مصرف إسلامي.	2.84	1.293	-.694	0.493	**5**
3	متطلبات الوفاء بالاحتياطي الإلزامي ومؤشرات الرقابة التي يفرضها المصرف المركزي لا تنسجم مع طبيعة عمل المصرف الإسلامي.	3.48	0.962	2.802	0.009	**4**
4	لا توجد إدارة مستقلة داخل المصرف المركزي مختصة للتعامل مع المصارف الإسلامية.	3.90	1.076	4.675	0.000	**2**
5	لا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد على المصرف المركزي في تمويلها حيث إنها تعتمد على العملاء وبالتالي يجب عليها الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية لأن المصرف المركزي يقدم التسهيلات بفوائد.	3.77	0.990	4.353	0.000	**3**
المحور الأول: وجود معوقات مصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.		3.855	0.858	5.546	0.000	

التحليل الإحصائي:

بالإضافة إلى استخدام التوزيع التكراري والمتوسط المرجح للتعرف على رأي أفراد العينة حيال المعوقات المصرفية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا فقد تم استخدام اختبار (t– test) لاختبار الفرضية التالية:

- فرضية العدم: (H0) لا توجد معوقات مصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا
- فرضية البديل(H1): توجد معوقات مصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال متوسط حسابي مفترض يساوي (3) يمثل الدرجة الوسطى (درجة الحياد) لمقياس ليكرت الخماسي .حيث نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول (9) أن جميع قيم (t) المحسوبة للفقرات المتعلقة بالمعوقات المصرفية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (p–value= 0.000) وهي قيم موجبة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات يزيد عن درجة الحياد وهى 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات .باستثناء الفقرة 2 حيث أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي 35.5% فيها والتي تنص على أنه من الصعب الانتقال بالمصرف التجاري للتحول إلي مصرف إسلامي.

2– المعوقات الاقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية:

للوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات الاقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (10) يبين إجابات أفراد العينة حول المعوقات الاقتصادية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

	الفقـــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1	عدم توفر الإمكانيات المادية باستخدام الأجهزة الحديثة لاستثمار الوقت والجهد.	3	8	4	14	2	3.13	1.176	محايد
		9.7	25.8	12.9	45.2	6.5			
2	عدم وجود نظام اقتصادي مستقر.	1	2	8	14	6	3.71	0.973	موافق
		3.2	6.5	25.8	45.2	19.4			
3	عدم وجود آلية تنسيق بين المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي.	1	7	5	10	8	3.55	1.207	موافق
		3.2	22.6	16.1	32.3	25.8			

4	عدم وجود كفاءات فنية لتسيير العمليات التشغيلية والتسويقية في المصارف الإسلامية.	4	9	2	9	7	3.19	1.424	محايد
		12.9	29.0	6.5	29.0	22.6			
5	عدم وجود دورات وندوات تختص بالاقتصاد الإسلامي.	1	2	1	17	10	4.06	0.964	موافق
		3.2	6.5	3.2	54.8	32.3			
	الإجمالي	10	28	20	64	33	3.597	0.841	
		6.5	18.1	12.9	41.3	21.3			

التحليل الإحصائي:

يتضح من الجدول السابق أن جميع المشاركين يؤيدون العوائق أو الصعوبات التي تعوق عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية، حيث كان المتوسط الحسابي يزيد عن 3، وأوضح المشاركون أن عدم وجود دورات وندوات تختص بالاقتصاد الإسلامي تعتبر من أكبر المعوقات أو الصعوبات الاقتصادية، حيث كان متوسط إجابات المشاركين 4.06 وبانحراف معياري 964، وأن ما نسبته 87.1% هم من درجة موافق وموافق بشدة على أنها من المعوقات الاقتصادية التي تعوق إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الثانية وهو عدم وجود نظام اقتصادي مستقر بمتوسط حسابي 3.71 وانحراف معياري 973، وكانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي 64.6% هم من درجة الموافق والموافق بشدة علي أنها من معوقات التي تعوق إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا من الناحية الاقتصادية.

ثم تليه الفقرة الثالثة وهي عدم وجود آلية تنسيق بين المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف معياري 1.207، مع أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة 58.1% باعتبارها من المعوقات الاقتصادية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الرابعة وهي عدم وجود كفاءات فنية لتسيير العمليات التشغيلية والتسويقية في المصارف الإسلامية التي تعتبر من المعوقات الاقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وكان المتوسط الحسابي على هذه الفقرة 3.19 وبانحراف معياري 1.424، وأن ما نسبته 51.6 هم من الموافقين والموافقين بشدة على هذه الفقرة.

ثم يليه الفقرة الأولى وهي عدم توفر الإمكانيات المادية باستخدام الأجهزة الحديثة لاستثمار الوقت والجهد وهو ذو المتوسط 3.13 وانحراف معياري 1.176، حيث أن ما نسبته من الموافقين والموافقين بشدة هي 51.7% على كونها من المعوقات الاقتصادية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

اختبار الفرضية الثانية وهي: توجد معوقات اقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية.

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بوجود معوقات اقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا قمنا عن طريق البرنامج الإحصائي spss بإجراء اختبار (t– test) فكانت النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول (11) اختبار(t- test) لإجابات أفراد العينة حول وجود معوقات اقتصادية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا

ت	محتوى الفقرة	المتوسط	الانحراف	قيمةt	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية
1	عدم توفر الإمكانيات المادية باستخدام الأجهزة الحديثة لاستثمار الوقت والجهد.	3.13	1.176	0.611	0.546	5
2	عدم وجود نظام اقتصادي مستقر.	3.71	0.973	4.062	0.000	2
3	عدم وجود آلية تنسيق بين المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي.	3.55	1.207	2.530	0.017	3
4	عدم وجود كفاءات فنية لتسيير العمليات التشغيلية والتسويقية في المصارف الإسلامية.	3.19	1.424	0.757	0.455	4
5	عدم وجود دورات وندوات تختص بالاقتصاد الإسلامي.	4.06	0.964	6.149	0.000	1
المحور الثاني: وجود معوقات اقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية.		**3.60**	**0.841**	**3.952**	**0.000**	

التحليل الإحصائي:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بوجود معوقات اقتصادية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا تمت صياغة هذه الفرضية إلى النحو التالي:.

- فرضية العدم(H0): لا توجد معوقات اقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا
- فرضية البديل (H1): توجد معوقات اقتصادية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا

تم استخدام اختبار(t– test) وتم اختبار هذه الفرضية من خلال متوسط حسابي مفترض يساوي (3) يمثل الدرجة الوسطى (درجة الحياد) لمقياس ليكرت الخماسي، حيث نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول (11) أن جميع قيم (t) المحسوبة للفقرات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (p–value= 0.00) وهي قيم موجبة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات يزيد عن درجة الحياد وهى 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.باستثناء الفقرة الأولى والرابعة، حيث أن الفقرة الأولي تنص علي عدم توفر الإمكانيات المادية باستخدام الأجهزة الحديثة لاستثمار الوقت والجهد، فقد كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 51.7%، وتنص الفقرة الرابعة علي عدم وجود كفاءات فنية لتسيير العمليات التشغيلية والتسويقية في المصارف الإسلامية حيث كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي 51.6%.

3– المعوقات القانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية:

للوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات القانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (12) يبين إجابات أفراد العينة حول المعوقات القانونية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

	الفقرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		%	%	%	%	%		
1	قانون تنظيم العمل المصرفي المعمول به في ليبيا لا يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية (بقانون 2012/46).	1	3	6	13	8	3.77	1.055
		3.2	9.7	19.4	41.9	25.8		
2	عدم وجود الرغبة الجادة لدى متخذي القرارات بالمصرف المركزي في تعديل القوانين لتتماشى مع آلية عمل المصارف الإسلامية.	2	4	7	10	8	3.58	1.205
		6.5	12.9	22.6	32.3	25.8		
3	لا توجد دراسات قانونية تبحث في تشريعات المصارف الإسلامية.	1	4	6	14	6	3.65	1.050

		3.2	12.9	19.4	45.2	19.4		
4	عدم وجود قانونيين متخصصين في تشريعات المصارف الإسلامية.	3	4	6	11	7	3.48	1.262
		9.7	12.9	19.4	35.5	22.6		
	الإجمالي	7	15	25	48	29	3.629	1.016
		5.6	12.1	20.2	38.7	23.4		

التحليل الإحصائي:

يتضح من الجدول السابق أن جميع المشاركين يؤيدون العوائق أو الصعوبات التي تعوق إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث كان المتوسط الحسابي يزيد عن 3، وأوضح المشاركون أن قانون تنظيم العمل المصرفي المعمول به في ليبيا لا يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية (بقانون 2005/1) تعتبر من أكبر المعوقات أو الصعوبات القانونية، حيث كان متوسط إجابات المشاركين 3.77 وانحراف معياري 1.055، وأن ما نسبته 67.7% هم من درجة موافق وموافق بشدة في كونها من المعوقات القانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الثالثة وهي لا توجد دراسات قانونية تبحث في تشريعات المصارف الإسلامية بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 1.050، كما أن ما نسبته من الموافقين والموافقين بشدة هي64.6% يؤيدون هذه الفقرة باعتبارها من المعوقات القانونية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الثانية وهي عدم وجود الرغبة الجادة لدى متخذي القرارات بالمصرف المركزي في تعديل القوانين لتتماشى مع آلية عمل المصارف الإسلامية التي تعتبر من المعوقات القانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وكان المتوسط الحسابي على هذا المحور 3.58 وانحراف معياري 1.205، وكما أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي58.1%.

ثم تليه الفقرة الرابعة وهي عدم وجود قانونيين متخصصين في تشريعات المصارف الإسلامية بمتوسط حسابي 3.48 وبانحراف معياري 1.262، حيث أن

نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي58.1% باعتبارها من المعوقات القانونية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** وهي توجد معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة والمتعلقة بوجود معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا قمنا عن طريق البرنامج الإحصائيspss بإجراء اختبار (t– test) فكانت النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول (13) اختبار(t- test) لإجابات أفراد العينة حول وجود معوقات قانونية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا

ت	محتوى الفقرة	المتوسط	الانحراف	قيمةt	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية
1	قانون تنظيم العمل المصرفي المعمول به في ليبيا لا يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية (بقانون 2012/46).	3.77	1.055	4.084	.000	**1**
2	عدم وجود الرغبة الجادة لدى متخذي القرارات بالمصرف المركزي في تعديل القوانين لتتماشى مع آلية عمل المصارف الإسلامية.	3.58	1.205	2.683	.012	**3**
3	لا توجد دراسات قانونية تبحث في تشريعات المصارف الإسلامية.	3.65	1.050	3.420	.002	**2**
4	عدم وجود قانونيين متخصصين في تشريعات المصارف الإسلامية.	3.48	1.262	2.136	.041	**4**
المحور الثالث: وجود معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.		3.63	1.016	3.446	.002	

التحليل الإحصائي:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بوجود معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا تمت صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

- فرضية العدم(H0): لا توجد معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.
- فرضية البديل(H1): توجد معوقات قانونية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

تم استخدام اختبار(t– test) وتم اختبار هذه الفرضية من خلال متوسط حسابي مفترض يساوي (3) يمثل الدرجة الوسطى (درجة الحياد) لمقياس ليكرت الخماسي، حيث نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول (13) أن جميع قيم (t) المحسوبة للفقرات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (p–value= 0.00) وهي قيم موجبة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات يزيد عن درجة الحياد وهى 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

4– المعوقات الاجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية:

للوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات الاجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا ثم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

	الفقـــــــــــــــــرات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		%	%	%	%	%		
1	عدم وجود دراية للعملاء بآلية أو بطريقة عمل المصارف الإسلامية.	2	2	5	14	8	3.77	1.117
		6.5	6.5	16.1	45.2	25.8		
2	لا توجد ندوات ومحاضرات تثقيفية توضح أساليب التمويل واستثمار المدخرات التي تقدمها المصارف الإسلامية للمجتمع العام.	1	3	1	20	6	3.87	0.957
		3.2	9.7	3.2	64.5	19.4		
3	افتقاد النظم التعليمية السائدة لمناهج تهتم بتدريس العلوم المالية الإسلامية.	1	1	1	18	10	4.13	0.885
		3.2	3.2	3.2	58.1	32.3		
4	لا مبالاة معظم أفراد المجتمع بأهمية تأسيس مصارف إسلامية تكون سببا في تأخير إنشائها.	2	9	5	8	7	3.29	1.296
		6.5	29.0	16.1	25.8	22.6		

	الإجمالي	6	15	12	60	31	3.532	0.983
		4.8	12.1	9.7	48.4	25.0		

جدول رقم (14) يبين إجابات أفراد العينة حول المعوقات الاجتماعية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

التحليل الإحصائي:

يتضح من الجدول السابق أن جميع المشاركين يؤيدون وجود عوائق لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث كانت متوسطاتهم تعلو عن 3.

وأوضح المشاركون أن افتقاد النظم التعليمية السائدة لمناهج تهتم بتدريس العلوم المالية الإسلامية يعتبر من أهم الفقرات التي تعوق إنشاء وعمل المصارف الإسلامية من الناحية الاجتماعية.

حيث كان المتوسط الحسابي هو4.13 وبانحراف معياري هو 885، وكانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 90.4%.

ثم يلي ذلك الفقرة الثانية التي تشير إلي أنه لا توجد ندوات ومحاضرات تثقيفية توضح أساليب التمويل واستثمار المدخرات التي تقدمها المصارف الإسلامية للمجتمع العام، بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 957، حيث كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 83.9% على اعتبارها من المعوقات الاجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الأولي وهي عدم وجود دراية للعملاء بآلية أو بطريقة عمل المصارف الإسلامية بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 1.117، كما أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي 71% بأنها من المعوقات الاجتماعية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

ثم تليه الفقرة الرابعة وهي لا مبالاة معظم أفراد المجتمع بأهمية تأسيس مصارف إسلامية تكون سبباً في تأخير إنشائها بمتوسط حسابي 3.29 وبانحراف معياري 1.296، حيث أن نسبة الموافقين والموافقين بشدة هي 48.4% علي وجود

مثل هذه الفقرة باعتبارها من المعوقات الاجتماعية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

- **اختبار الفرضية الرابعة وهي:**

4- توجد معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

للتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بوجود معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا قمنا عن طريق البرنامج الإحصائيspss بإجراء اختبار (t- test) فكانت النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول (15) اختبار(t– test) لإجابات أفراد العينة حول وجود معوقات اجتماعية لإنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا

ت	محتوى الفقرة	المتوسط	الانحراف	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية
1	عدم وجود دراية للعملاء بآلية أو بطريقة عمل المصارف الإسلامية.	3.77	1.117	3.860	0.001	3
2	لا توجد ندوات ومحاضرات تثقيفية توضح أساليب التمويل واستثمار المدخرات التي تقدمها المصارف الإسلامية للمجتمع العام.	3.87	0.957	5.066	0.000	2
3	افتقاد النظم التعليمية السائدة لمناهج تهتم بتدريس العلوم المالية الإسلامية.	4.13	0.885	7.105	0.000	1
4	لا مبالاة معظم أفراد المجتمع بأهمية تأسيس مصارف إسلامية تكون سببا في تأخير إنشائها.	3.29	1.296	1.247	0.222	4
المحور الرابع: وجود معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.		3.53	0.983	3.016	0.005	

التحليل الإحصائي:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بوجود معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا تمت صياغة هذه الفرضية إلى النحو التالي:

- فرضية العدم(H0): لا توجد معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا
- فرضية البديل(H1): توجد معوقات اجتماعية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا

تم استخدام اختبار(t–test) وتم اختبار هذه الفرضية من خلال متوسط حسابي مفترض يساوي (3) يمثل الدرجة الوسطى (درجة الحياد) لمقياس ليكرت الخماسي. حيث نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول (15) أن جميع قيم (t) المحسوبة للفقرات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية عند مستوى معنوية (α=0.05) هي ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (p–value=0.00) هي قيم موجبة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات يزيد عن درجة الحياد وهى 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات. باستثناء الفقرة الرابعة التي تنص على لا مبالاة معظم أفراد المجتمع بأهمية تأسيس مصارف إسلامية تكون سبباً في تأخير إنشائها فقد كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 48.4% باعتبارها من المعوقات الاجتماعية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

4.النتـــائج:

1. يؤكد غالبية أفراد العينة على أن أهم المعوقات هي المعوقات المصرفية لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة وأن الأنظمة المحاسبية للمصارف

التجارية لا تتوافق أو لا تتناسب مع آليات عمل المصارف الإسلامية هي من أكبر المعوقات المصرفية.

كما أن أفراد العينة محايدون في إجاباتهم حول عملية الانتقال بالمصرف التجاري للتحول إلى مصرف إسلامي والمتمثلة في المعوقات المصرفية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.

2. إن معظم أفراد العينة يؤيدون وجود هذه المعوقات الاقتصادية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة وأن عدم وجود دورات وندوات تختص بالاقتصاد الإسلامي هي من أكبر المعوقات الاقتصادية.

يعتبر أفراد العينة محايدون في إجاباتهم حول عدم توفر الإمكانيات المادية باستخدام الأجهزة الحديثة لاستثمار الوقت والجهد، وأيضاً على وجود كفاءات فنية لتسيير العمليات التشغيلية والتسويقية في المصارف الإسلامية والتي تتعلق بالمعوقات الاقتصادية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراته.

3. تبين أن جميع المعوقات القانونية تمثل عائقاً لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة، وحيث أن قانون تنظيم العمل المصرفي المعمول به في ليبيا لا يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية (بقانون 2005/1) هو من أكبر هذه المعوقات.

4. يؤكد معظم أفراد العينة على أن المعوقات الاجتماعية تشكل عائقاً لإنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة، وأن افتقاد النظم التعليمية السائدة لمناهج تهتم بتدريس العلوم المالية الإسلامية هو من أكبر هذه المعوقات.

كما أن أفراد العينة محايدون في إجاباتهم حول لامبالاة معظم أفراد المجتمع بأهمية تأسيس مصارف إسلامية تكون سبباً في تأخير إنشائها والمتمثلة في المعوقات

الاجتماعية التي تواجه إنشاء وعمل المصارف الإسلامية في مدينة مصراتة.

5. تتميز المصارف الإسلامية بقدرتها على تجميع المدخرات والتي سيتم استثمارها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التنمية، وذلك لأنها تلقى القبول من الناحية الفكرية والعقائدية للمجتمعات الإسلامية، مما يضمن المشاركة الشعبية الواسعة.

5.التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة يقترح الباحثون بعض التوصيات منها:

1. ضرورة توفر أنظمة محاسبية تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، لأن الأنظمة المحاسبية للمصارف التجارية لا تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

2. من الضروري إنشاء إدارة مستقلة داخل المصرف المركزي مختصة للتعامل مع المصارف.

3. العمل على إنشاء دورات وندوات تختص بالاقتصاد الإسلامي للكوادر المتخصصة في مجال العلوم المالية والإدارية.

4. العمل على صياغة قوانين دقيقة وملائمة مع المصارف الإسلامية حيث أن قانون تنظيم العمل المصرفي المعمول به في ليبيا لا يتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية قانون رقم (2012/46).

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. حربي محمد موسى عريقات، وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية– مدخل حديث–**، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010).

2. خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008).

3. رفعت السيد العوضي، وعلي جمعة محمد، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**، (الإسكندرية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009).

4. سهى شوكة معاد، **البنوك الإسلامية حول العالم**، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1996).

5. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، (جدة: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004).

6. عبد الرحمن يسري أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، (إسلام أباد :الدار الجامعية، 2003–2004).

7. عبد الوهاب حبش الطعمة، **دراسات في المحاسبة الإسلامية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011).

8. فؤاد ياسين وأحمد الدرويش، **المحاسبة المصرفية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1996).

9. مجيد جاسم الشرع، **المحاسبة في المنظمات المالية للمصارف الإسلامية**، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008).

10. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2010).

11. هشام خالد، **البنوك الإسلامية الدولية وعقودها**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).

ثانيا: الدوريات

(1)مقداد وحلس، " دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد(13)، (العدد الأول، 2005).

ثالثاً: الرسائل العلمية

(1)توفيق محمد عيسى أبونويرة، **مدى توفر مقومات إنشاء مصرف إسلامي في ليبيا**– رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، 2007.

(2)خالد أحميد أحمد العابدي، **تحويل فرع مصرف تقليدي إلى فرع إسلامي ومدى إمكانية تطبيقها في مصرفي (الجمهورية والتجاري الوطني)**– رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008.

(3)رقيب محمد سالم بدر، **معوقات عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية– رسالة ماجستير غير منشورة**، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، 2007.

(4) عبد السلام الهادي أحمد بشر، **تحليل المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية**

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

(1)حسين، أحمد، المصارف الإسلامية. الاندماج قبل الضياع، مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على العنوان: www.showthread.php.htm

تاريخ الاستفادة من الموقع 2012/04/12.

(2)أبوغدة، المعاملات الشرعية، حلقة ضمن برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة المنشورة على الموقع:

www.aljazeera.net/programs/shareea/artictes تاريخ الاستفادة من الموقع 2012/04/26.